الوصف بالمصدر

الدكتور
أحمد عبد الستار الجواري
(عضو المجمع)

بسم الله الرحمن الرحيم

لا بد بين يدي هذا البحث من بيان ما يراد بالوصف وما يراد بالمصدر في هذا المقام على وجه التحديد .

فالمصدر على كل حال أصل ، وإن اختلف أهل العربية في أمر أصالته ، إنه الأصل الذي يشتقّ منه الفعل وغيره من الأسماء المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول وما يعرف بالصفة المشبّهة واسم التفضيل واسمَي الزمان والمكان . واختلاف النحاة (١) في أمر أصالته اختلاف لا يتعلق بواقع حاله ، فهو في الحقيقة المادة الأولى التي منها يصاغ الفعل وغيره ، لأنه من جهة اللفظ أبسطها شكلاً وأقلها حروفاً ، بل إنه يشتمل أساساً على الحروف التي يبنى عليها الفعل وغيره في صورة ليس فيها تعقيد ولا زيادة .

إن هذا المعنى واضح أشد ما يكون الوضوح إذا ارتضينا المقولة التي تذهب إلى أن صيغة فَعِل بفتح فسكون أو ضمّ فسكون أو كسر فسكون هي أصل

(١) يذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل وأن المصدر مشتق منه ، ولكل من الكوفيين والبصريين حجته التي احتج بها يراجع كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ج ١ ص ١٤٤-١٥٢

مصدر الفعل الثلاثي أياً كان بابه : نَصْر ، ضَرْب ، فَتْح ونحو ذلك .
وليس المراد بالمصدر هنا اسم المعنى المجرد من مداول الزمان ، فذلك تجريد يلحق به بعد مراحل من اشتقاق الأفعال والأوصاف منه ، وإنما القصد إلى اسم الحدث في بساطة ووضوح قريباً غير بعيد في دلالته عن اسم الذات الذي يحتمل أنه اسم : الحدث قد انتقل منه ، وغير منعزل عن معنى وقوع الحدث الذي يفهم من صيغ الأفعال وهي دالة على معنى الزمن مطلقاً أو مقيداً معيناً .
ذلك أن التوافق بين لفظ اسم الذات واسم المعنى في كثير من المواد اللغوية يدل عند طائفة من الباحثين على أن الأصل هو اسم الذات ثم شوهد يتحرك أو يحدث منه أي فعل فنقل بلفظه أو بقريب من لفظه إلى معنى اسم الحدث .
يلاحظ ذلك في مثل لفظ « كَتَب » بمعنى القيد المادي واشتقاق الفعل منه « كتب » بمعنى قيّد ثم انتقاله إلى الدلالة على القيد المعنوي ، ثم تحوله إلى لفظ الكتاب والكتابة .

على أن صوغ الفعل من اسم الذات سائر سائغ يقال تحجر من الحجر ، ورمل وترمّل من الرمل .

والمراد بالوصف هنا معنى أعم مما يرد إلى الذهن حين يطلق عند النحاة .
فالوصف المقصود هنا هو كل ما ينسب إلى اسم الذات أو اسم العين مما يوضح صفته أو يسمه بسمة تزيد في توضيحه وتقرب إدراكه إلى التصور . يكون ذلك على سبيل الإسناد تارة ، ويسمّى الوصف حينئذٍ خبراً نحو « زيدٌ عالم » .
ويكون تارة على سبيل وصف الهيأة نحو « جاء زيد مسرعاً » فيقال له الحال .
ثم يكون على سبيل النعت أي الوصف المشتمل على الموصوف اشتمال مطابقة وتبعية نحو « هذا زيدٌ العالم » .

هذا في الأسماء .

وإن الأفعال لتوصف ، فيتّجه النحاة إلى توجيه الوصف إلى من قام

بالفعل تارة وهو الفاعل ، أو إلى اعتساف سبيل لا لاحب ولا قويم تارة أخرى فيعدّون ما يصف الفعل مفعولاً يسمونه المفعول المطلق . وهو في الحقيقة ليس بمفعول ولا مطلق .

يقال مثلاً « سار زيد سيراً حثيثاً » أليس « سيراً حثيثاً » وصفاً للفعل ؟ إن النحاة يسمون ذلك وما أشبهه أو قاربه المفعول المطلق . وهم يزعمون أنه هو مفعول الفعل حقيقة . وأين منه معنى المفعولية على وجه التحقيق ؟ ! ويقال مثلاً « حضر زيد فجأة » . أو ليس فجأة وصفاً للفعل أي للحضور ؟ إنهم يزعمون أنه حال توصف به هيئة الفاعل وهذا المعنى أبعد من معنى وصفه للفعل . وفي ذلك مقالة ابن مالك :

ومصدر منكّر حالاً يقع بكثرة ك « بغتة زيد طلع »

كل ذلك حتى لا يقولوا إنه وصف للفعل لأن الفعل في حكمهم لا يوصف . وذلك حكم لا أساس له ولا سند .

إن الفعل ليوصف ، وإنه ليؤكد ويبين ، فيكون وصفه أو توكيده أو بيانه مستحقاً لمرتبة في الاعراب يسمّيها نحاة الكوفة مرتبة الخلاف وهي النصب ، ذلك لأن الوصف والبيان والتوكيد تصلح مع الاسماء للتبعية ، ولكنها مع الأفعال لا تصلح لذلك لاختلاف طبيعتها — وهي أسماء — عن طبيعة الأفعال وهي التي يشتمل معناها على الحدث مقترناً بزمن معين .

ثم إن الفعل قد يؤكد وقد يبين إذا جيء لتوكيده أو لبيانه بفعل مثله ، ذلك نحو قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ...) الآية (٢) .

ونحو قوله عزّ وجل (أمدّكم بما تعلمون أمدّكم بأنعام وبنين) (٣) .

(٢) الفرقان الآية ٦٨ .

(٣) الشعراء الآيتان ١٣٢ ، ١٣٣ .

— ٢ —

ومهما يكن من شيء فإن الوصف بالمصدر حقيقة من حقائق التركيب في اللسان العربي أقرّ بها علماء العربية إقرار المذعن لايملك تجاه حقائق الواقع إنكاراً ولا هرباً ولا مكابرة .

قال ابن مالك :

ونعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الإفراد والتذكيرا

ولكن الذين شرحوا الألفية من بعده لم يسلّموا بهذه الحقيقة إلا مقيّدة مشوبة بكثير من التحفظ . فقالوا : بل قال أكثرهم إن الوصف بالمصدر على خلاف الأصل . والأصل هو الوصف بالمشتق (٤) .

وقال ابن مالك :

وانعت بمشتقّ ك« صعب وذَرِب» وشبهه «كذا وذي والمنتسب »

وكان حق المصدر عند أكثرهم أن لا يوصف به ، لأنه — في دعواهم — جامد غير مشتق ولكنهم تجاهلوا أنه هو أصل المشتقات في ما ذهب إليه نحاة البصرة وأنه مشتق من الفعل في مذهب أهل الكوفة ، فلا يصح والحالة هذه أن يلحق بالجوامد من الأسماء ، تلك التي تستحق هي أن توصف حتى تتضح بالوصف صورتها ويتجدد به معناها ، لا أن يوصف بها أشباهها من الأسماء .

— ٣ —

إن جوهر معنى الوصف أو مادته الأولى — كما نقول في هذا العصر — موجود في المصدر . فإن معنى الحدث بسيطاً غير مركب مع معنى الزمن المعين أو معنى الذات — هو معنى المصدر ، وهو الذي يصح أن يخلع على أسماء الذوات كما يخلع الثوب على لابسه فيحدد معالم جسمه ويوضح جوانب

(٤) حاشية الشيخ محيي الدين عبدالحميد على شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٢٠١ .

صورته وهو في هذه الحالة ثوب فضفاض ، قابل لكل ما يصلح للتوليد منه والحمل عليه . إذن فالوصف بالمصدر ليس على خلاف الأصل ، لأن المصدر هو الأصل .

ومن المفيد هنا أن نُلِمّ بطائفة من أقوال النحاة في تفسير هذه الظاهرة التي هي عندهم خروج عن وظيفة المصدر وعدوان على وظيفة ما يشتق منه من صيغ الوصف . وكل أقوالهم يمكن أن يُرَدّ إلى أمر أساسي واحد هو خلو المصدر من الدلالة على معنى الذات ، ذاك المعنى الذي يسوّغ أن يجعل منه وصفاً لاسم الذات .

يقول الأشموني : « ونعتوا بمصدر كثيراً وكان حقه أن لا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة أو توسعاً بحذف مضاف ، فالتزموا الإفراد والتذكير تنبيهاً على ذلك فقالوا : رجل عدل ورضا وزَوْر وكذا في الجمع ، أي هو نفس العدل أو ذو عدل ، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أي عادل ومرضي وزائر » (٥) .

وهذا يكاد يكون مذهب من بأيدينا آثارهم من علماء العربية ومحلّ اتفاقهم في هذه المسألة . إلا أن ابن يعيش ، في شرح المفصل ، يزيد على ذلك فيتّجه بالمسألة وجهة بلاغية ، فيذهب في ذلك إلى تأويلها تأويلاً مجازياً من باب إسناد الوصف لما ليس له . يقول : ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً ، فعدلٌ بمعنى عادل ، وماء غور بمعنى غائر ورجل صوم وفطر بمعنى صائم ومفطر ، كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر في قولهم قم قائماً أي قياماً واقعد قاعداً أي قعوداً (٦) .

وهذا هو الذي يعرف بالمجاز العقلي .

(٥) شرح الأشموني ج ٣ ص ٦٦ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ .

وممن اتجه بهذه المسألة وجهة بلاغية الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك . فهو حين يعقب على دعوى عدم الاطراد في الوصف بالمصدر ، يرد على تلك الدعوى بأن وقوع المصدر نعتاً أو حالاً إنما هو على المبالغة أو المجاز بالحذف إن قُدِّر المضاف ، أي إن زُعِم أن في قولنا « زيدٌ عدل » مضافاً محذوفاً هو ذو أو ما يشابهها .

« أو على المجاز المرسل الذي علاقته التعلق إن أوّل المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول (٧) . ثم يقرر في هذه المسألة أمراً ذا قيمة وذا أثر فيها وفي كثير غيرها من مسائل النحو إذ يقول : « وكل من الثلاثة مطرد كما صرّح به علماء المعاني ، اللهم إلا أن يُدّعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني ، أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الاوجه الثلاثة إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبراً نحو زيد عدل » (٨) . أ . ه .

إن هذا الذي أوردنا من آراء أهل العربية يمكن أن يصل بنا إلى نتائج ثلاث : الاولى أن الوصف بالمصدر أمر مطرد يصح أن ينتهج نهجه وأن يسلك سبيله ، وليس بمقصور على السماع كما ذهب إلى ذلك جماعة من المتأخرين

الثانية أن الوصف بالمصدر يجري على المألوف في المجاز ، وهو جواز اللفظ معناه الأصلي إلى معنى يجاوره ويتعلق به ، إما مجازاً مرسلاً وإما مجازاً عقلياً .

الثالثة إيماء الصبّان في ما سلف نقله من كلامه إلى وقوع المصدر خبراً ، حيث يطرد عند أهل المعاني وقوعه على أحد الأوجه الثلاثة التي ذكرها : إما حذف المضاف ، وإما المجاز المرسل الذي علاقته التعلق ، وإما المبالغة وهي

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ٣ ص ٦٦ .
(٨) نفسه . وهذه الإشارة إلى إدعاء الاختلاف بين مذهبي النحاة وعلماء المعاني تنبئ عن وقوف سليم من علاقة المعاني بالنحو لأنها معاني النحو .

أيضاً ضرب من ضروب البيان وفن من فنون البلاغة .

ومن الملاحظ المهمة في هذا الباب تنبيه النحاة إلى أن المصدر الذي يصح أن يقع وصفاً هو الذي لا يكون في أوله الميم الزائدة وهو المسمى بالمصدر الميمي نحو مزار ومسير « فإنه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره » (٩) . وعلة ذلك في ما يبدو أنه حينئذٍ يمعن من الاسمية قرباً ، ويبعد عن وظيفته الأصلية في الكلام وهي الدلالة على معنى الحدث مجرداً قابلاً لأن يقترن به ما يصح أن يقترن من لوازمه كالزمان أو ذات الفاعل أو ذات المفعول .

ولعل أكثر ما يرد للوصف هو المصدر الثلاثي بناءً من ثلاثة أحرف ، لأنه أبسط صور الألفاظ وأيسرها نطقاً وأطوعها لاستيعاب ما يقبله المصدر أو ما يدل عليه بالقوة — كما يقول أهل المنطق ، ولانه هو — وليس غيره كالرباعي والخماسي والسداسي — هو الذي يشتق منه ما يدعى بالوصف ولا سيما الصفة المشبهة واسم التفضيل .

أما مصادر الأفعال غير الثلاثية فلم يرد الوصف بها في المأثور من الكلام . ولعل علة ذلك أن مصادر تلك الأفعال إنما تصاغ من الفعل قياساً يقال أكرم إكراماً وتقدم تقدماً و استنصر استنصاراً ونحو ذلك ، فهي من هذه الجهة ليست مما يصدر عنه الفعل أو غيره من المشتقات . حتى كأننا حين نصوغ هذه المصادر من الافعال إنما نجرد الأفعال من معنى الزمن المعين فنأتي منها بأسماء للحدث اصطنعت لهذه الدلالة ليس غير .

ويلاحظ أيضاً أن المصادر الثلاثية في صيغتها البسيطة (فعل) بفتح فسكون أو بكسر أو بضم فسكون أو بحركتين متتاليتين تتلاقى صيغتها مع صيغ معروفة للصفة المشبهة كاللتين مثّل بهما ابن مالك للمشتق حين قال : وا نعت بمشتقّ

(٩) شرح الأشموني ج ٣ ص ٦٦ .

كصعْب وذَرِب . إن هذا قد يشير إلى نقل المصدر – بعد تداوله في الوصفية تداولاً كثيراً – إلى التمحض للوصفية والخلوص لها بحيث لم يعد معنى المصدرية ملموحاً فيه .

ومثل هذا يقال في ألفاظ ترد مصادر لأفعالها تارة ، وترد جموعاً لما يشتق منها وصفاً دالاً على ذات الفاعل أو ذات المفعول مثال ذلك : قيام وقعود جمعاً لقائم وقاعد ومصدراً للفعلين قام وقعد .

ومما يحتمل في مثل هذه المصادر أن تكون جموعاً للمصادر الثلاثية الأحرف. فقعود جمع قَعْد ، وجلوس جمع جَلْس وقيام جمع قوم . وهذا من جهة القياس الصرفي أقرب إلى القبول لأن « فعولاً » جمع فعل وكذلك « فِعال » جمع لفعل . وليس من المألوف أن يكون فعول أو فعال جمعاً لفاعل ولا سيما حين يكون وصفاً لعاقل .

* * *

والوصف بالمصدر كثير في آي القرآن الكريم ، وهو يرد على سبيل النعت، كما أنه يأتي خبراً ، ويأتي وصفاً للفعل أو بياناً له في مواضع كثيرة .

فمن أمثلة ورود المصدر نعتاً قوله تعالى :

(إن هذا لهو القصص الحق) (١٠)

(فتعالى الله الملك الحق) (١١)

(وقالوا هذه أنعام وحرث حِجر) (١٢)

(وجاءوا على قميصه بدم كذب) (١٣)

(فعسى ربي أن يؤتينِ خيراً من جنّتك ويرسل عليها حسباناً من السماء فتصبح

(١٠) آل عمران الآية ٦٢ .

(١١) طه الآية ١١٤ ، المؤمنون الآية ١١٦ .

(١٢) الأنعام الآية ١١٥ .

(١٣) يوسف الآية ١٨ .

صعيداً زلقا) (١٤)

(لقد جئت شيئاً إمرا) (١٥)

(لقد جئت شيئاً نكرا) (١٦)

(ثم يردّ إلى ربه فيعذ به عذاباً نكراً) (١٧)

(قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم) (١٨)

(وطهّر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) (١٩)

(فحاسبناها حساباً شديداً وعذّبناها عذاباً نكراً) (٢٠)

(ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) (٢١)

كل هـذه المواضع جيء فيها بالمصدر نعتاً لإسمٍ مثلما يجـاء بالمشتق وما يشبهه نعتاً له . ولقد مرّ القول على توجيه أهل العربية لمثل هذه الأساليب . ذلك دعواهم أنها تارة على تقدير مضاف محذوف ، وتارة أخرى على التأويل بالمشتق ، أو أنها على سبيل المبالغة .

ومن ذلك قول الزمخشري في تفسير قوله تعالى (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) : « وصفت الموازين بالقسط وهو العدل مبالغة كأنها في أنفسها قسط ، أو على حذف المضاف أي ذوات القسط » (٢٢) .

ومن ورود المصدر وصفاً للفعل أو بياناً له قوله تعالى :

(الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم) (٢٣)

(فإذا قضيتم الصلاة فاذكروا الله قياماً وقعوداً) (٢٤)

(وتمّت كلمة ربك صدقاً وعدلا) (٢٥)

---

(١٤) الكهف الآية (٤٠) .
(١٥) الكهف الآية (٧١) .
(١٦) الكهف الآية (٧٤) .
(١٧) آل عمران الآية (٦٤) .
(١٨) البقرة الآية ١٢٥ .
(١٩) الكهف الآية ٨٧ .
(٢٠) الطلاق الآيـة (٨) .
(٢١) الانبيـاء الآيـة ٤٧ .
(٢٢) الكشاف ج ٣ ص ١٣ .
(٢٣) آل عمران الآية ١٩١ .
(٢٤) النساء الآيـة ١٠٣ .
(٢٥) الأنعام الآيـة ١١٥ .

(قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتةً أو جهرة) (٢٦)
(ولا تسبّوا الذين يدعون من دون الله فيسبّوا الله عدواً بغير علم) (٢٧)
(قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم) (٢٨)
(وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هوناً) (٢٩)
(ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهناً على وهن) (٣٠)
(حملته أمّه كرهاً ووضعته كرها) (٣١)

وهو ههنا منصوب مثلما ينصب الحال حين يوصف به الاسم وصف هيأة غير مشتمل على نعت الاسم من كل جهة .

ومثلما ينصب البيان إذا أريد به بيان بعض حقيقة الاسم أو الإسناد وهو الذي يعرف بالتمييز .

وفي تعليل نصب المصدر في مثل هذه المواضع يقول سيبويه : « هذا باب ما ينصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع عليه ولأنه تفسير لما قبله : لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك عشرون درهماً ، ذلك قولك فعلت ذاك حذار الشر » و « فعلت ذلك مخافة فلان وادخار فلان » .

وقال الشاعر وهو حاتم بن عبدالله الطائي :

وأغفر عوراء الكريم ادخارَه
وأصفح عن شتم اللئيم تكرما (٣٢)

ولا غرو فإن ذلك بيان لسبب وقوع الفعل وهو شبيه ببيان الأمور الأخرى التي يقع لها الفعل . وهو أيضاً شبيه من بعض الوجوه بوصف الفعل بالمصدر .

(٢٦) الأنعام الآيـة ٤٧ .
(٢٧) الأنعام ١٠٨ .
(٢٨) الأنعام الآيـة (١٤١) .
(٢٩) الفرقان الآيـة (٦٣) .
(٣٠) لقمان الآيـة (١٤) .
(٣١) الأحقاف الآيـة (١٥) .
(٣٢) الكتاب ج ١ ص ١٨٤ .

وقال سيبويه عن وصف الفعل بالمصدر في باب عقده في الكتاب : « هذا باب ما ينصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر وذلك قولك قتلته صبراً ، ولقيته فجاءه . ومفاجأة وكفاحاً ومكافحة ، ولقيته عياناً ، وكلّمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً ، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً .

واعلم أن هذا الباب أتاه النصب كما أتى الباب الأول ولكن هذا جواب لقوله : كيف لقيته ؟ كما كان الأوّل جواباً لقوله لم ؟ » أ. هـ . (٣٣)

ومن ضروب الوصف بالمصدر وقوعه خبراً للمبتدأ أو لغيره مما يسمى بنواسخ الابتداء . من ذلك قوله تعالى :

(نحن أعلم بما يستمعون به إذ يستمعون إليك وإذ هم نجوى) (٣٤)

(الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص) (٣٥)

(وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة) (٣٦)

(قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود إذ هم عليها قعود وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود) (٣٧) .

(قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف حتى تكون حرضاً) (٣٨)

(أو يصبح ماؤها غوراً) (٣٩) :

(وكان عاقبة أمرها خسرا) (٤٠)

(أو لم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقاً ففتقناهما) (٤١)

(الذي جعل لكم الأرض مهداً) (٤٢)

---

(٣٣) الكتاب ج ١ ص ١٨٦ .
(٣٤) الإسراء الآية (٤٧) .
(٣٥) البقرة الآية (١٩٤) .
(٣٦) الزمر الآية (٦٧) .
(٣٧) البروج الآيتان (٦ ، ٧) .
(٣٨) يوسف الآية (٨٥) .
(٣٩) الكهف الآية (٤١) .
(٤٠) الطلاق الآية (٩) .
(٤١) الأنبياء الآية (٢٠) .
(٤٢) طه الآية (٥٣) .

(ذلك بأن الله هو الحق) (٤٣)
(ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه الباطل) (٤٤) .
(وأمرهم شورى بينهم) (٤٥)

وإن من أحسن ما قيل في توجيه وقوع المصدر وصفاً ما جاء في تفسير الطبري قوله تعالى (نحن أعلم بما يستمعون به إذ يستمعون إليك وإذ هم نجوى). قال : وكان بعض أهل العربية من أهل البصرة يقول : النجوى فعلهم فجعلهم هم النجوى كما يقول هم قوم رضا وإنما رضا فعلهم (٤٦)

وبعد فإن ما سيق من شواهد الوصف بالمصدر في القرآن المجيد يهدي إلى حقيقة القصد ومبلغ الغاية من هذا الأسلوب .

فالمصدر وهو أصل المشتقات (على الأصح) يشتمل معناه بالقوة على معنى كل ما يشتق منه من الأفعال والصفات : أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة وأمثلة المبالغة ونحو ذلك . فهو حين يؤتى به وصفاً نعتاً أو حالاً أو خبراً إنما يفهم منه ما يراد بكل تلك الأوصاف التي يمكن أن تشتق منه ويحتمل أن يتقبلها أو يحتملها سياق الكلام . فإذا قيل « زيد عدل » فإن ذلك يحتمل وصفه بأنه عادل ومُعدّل وذو عدل أي محكوم له بالعدالة وغير ذلك مما يصح أن يوصف به . وإذا قيل زيد رضا فإن المقصود بذلك أنه راض ، مرضيّ عنه ، رضيّ ، ذو رضا ونحو ذلك يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى (وجاءوا على قميصه بدم كذب) ذي كذب أو وصف بالمصدر مبالغة كأنه نفس الكذب وعينه كما يقال للكذاب هو الكذب بعينه والزور بذاته ونحوه : فهن به جود وأنتم به بخل (٤٧) والظاهر أن تقدير المضاف في هذا الباب أبعد المذاهب عن الصواب . لأن الأسلوب القرآني قد أظهر المضاف حيث كان يراد معناه . قال تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) (٤٨) ونحو هذا ورد في بضعة مواضع .

(٤٣) الحج الآية (٦) .
(٤٤) الحج الآية (٦٢) ، لقمان الآية ٢٩ .
(٤٥) الشورى الآية (٣٨) .
(٤٦) تفسير الطبري ج ١٥ ص ٦٧ .
(٤٧) الكشاف ج ٢ ص ٢٤٦ .
(٤٨) سورة الطلاق الآية (٢) .